العلمانيّة ومهامّ التغيير

كريبي عبد الكريم ❖

لم تظهر العلمانيّة في الغرب كاملةً مكتملةً في تاريخ محدّد، بل على مراحل وبشكل تراكميّ. وارتبط ظهورُها بالدولة، التي برزتْ بعد استقلال تدريجيّ لـ «السياسيّ.» هذا المسار الواعي بدأ مع القرن الثالث عشر للميلاد، ويمكن إجمالُه في الانتقال من التدبير الرعويّ، بما هو تدبيرٌ كنسيّ للبشر، إلى السلطة السياسيّة المرتبطة بالملكيّات. مثّلت الإمبراطوريّةُ الرومانيّةُ (الشرقيّة) التدبيرَ السياسيّ، ومثّلت الكنيسةُ التدبيرَ الرعويّ. بعد القرن الثامن أصبح تمثيلُ التدبير السياسيّ في يد الإمبراطوريّة الجرمانيّة المقدّسة، والملكيّة الشارلمانيّة.

❖ عضو حزب الأمّة المغربيّ (ذي المرجعيّة الإسلاميّة).

مرّت علاقةُ الإمبراطوريّة الرومانيّة بالكنيسة في محطّات كبرى، تميّزتْ خلال القرون الثلاثة الأولى باضطهاد شديد للمسيحيين، الذين تحسّن وضعُهم بعد اعتناق الإمبراطور قسطنطين للمسيحيّة. على إثر سقوط الإمبراطوريّة الرومانيّة الغربيّة خلال القرن الخامس الميلادي، وانتقال الثقل الإمبراطوريّ إلى الشرق في بيزنطة (الإمبراطوريّة البيزنطيّة)، استشعرت الكنيسةُ أنها أصبحتْ مسؤولةً عن أمن المؤمنين في بقاع الإمبراطوريّة، بل انتدبتْ نفسَها لنشر الدين المسيحيّ في الأقاليم الغربيّة لما يُعرف حاليًّا بأوروبا. هنا بدأ صراع جديد بين الكنيسة في روما، التي تعتبر نفسها كنيسة عالميّة، وبين بيزنطة التي ورثتْ روما، وأفرز نظريتين.

أن نعتبر العلمانيّة شرطًا مسبقًا للديمقراطيّة... موقف غير ديمقراطيّ لأنه ... يحصر الفوائد الديمقراطيّة في فئة خاصّة.

ترى **النظريّة الأولى** أنّ الإمبراطور يقوم مقام البابا، وأنه يملك حقّ تدبير الشؤون الدينيّة للإمبراطوريّة باعتباره أسقفًا، مثلما يملك حقّ تدبير الشؤون الدنيويّة للإمبراطوريّة باعتباره ملكًا. صحيح أنّ هناك كنيسةً تهتمّ بأمور الدين، لكنها مؤسّسة تكتفي بتنفيذ ما أقرّه الإمبراطور/الأسقف من قرارات تتعلّق بالمجال الدينيّ. أما **النظريّة الثانية** فتدافع عن السلطة الكنسيّة في مواجهة السلطة السياسيّة، ويمكن أن نقسمها إلى أطروحتين فرعيتين: أ) أطروحة التمييز بين السلطتين، وارتبطتْ باسم البابا جيلاز (٤٩٢ – ٤٩٦)، وتؤمن بحقّ السلطة السياسيّة في مباشرة المجال الدنيويّ، مع حفظ حقّ الكنيسة في تدبير الشؤون الدينيّة. ب) أطروحة التيوقراطيّة البابويّة، واشتهرتْ باسم غريغوار السابع الذي عاش في القرن الحادي عشر الميلادي، وهي تعتبر سلطة البابا شاملةً للمجالين الدنيويّ والدينيّ.

أسهم انتقالُ عاصمة الإمبراطوريّة الرومانيّة من روما إلى بيزنطة في إطلاق سيرورة تشكّل أوروبا. انعزلتْ إمبراطوريّةُ الشرق بذاتها، فأصبح التمثيلُ المسيحيُّ لشعوب أوروبا في يد الكنيسة الكاثوليكيّة. وفي هذا العالم الغربيّ المليء بقوًى «بربريّة صاعدة» عمدت الكنيسة إلى ملء الفراغ الذي خلّفه سقوطُ الإمبراطورية الرومانيّة الغربيّة، وانعزال الإمبراطوريّة الرومانيّة الشرقيّة.

حدّد أوغسطين في كتابه الشهير، **مدينة الله**، نظريّةً ستنظّم العلاقة بين الكنيسة والسلطة السياسيّة، فتكون وظيفة الأولى تدبير القلوب والنفوس، ووظيفة الثانية تدبير الأبدان. وقد اعتبر أنّ للسلطة السياسيّة مبرِّرًا: فارتكابُ الإنسان (آدم) للخطيئة حوّله من كائن حرّ، لا تطوّقه مطالبُ الجسد، إلى كائنٍ مملوكٍ لانفعالاته الجسديّة، فأصبح من الضروريّ انبثاقُ سلطةٍ تروّض الجسَد باستعمال الإكراه. وهذه المهمة «القذرة» لا يمكن أن تكون من اختصاص الكنيسة التي هي «سلطة» إقناع وتهذيب وترشيد. وهذا التصوّر دعمه البابا غريغوار الأكبر من خلال مؤلّفه، **القاعدة الرعويّة**.

تميّز العصرُ الوسيط (القرن الخامس - بداية القرن الثالث عشر) بوجود قوًى متنوعة: الكنيسة، والإمبراطوريّة (الجرمانيّة المقدّسة)، وإلى جانبهما قوى فيوداليّة محليّة، وملكيّات محليّة. مثّلت الإمبراطوريّة تهديدًا لهيمنة الكنيسة، وشكّلت القوى الفيوداليّة بحروبها تهديدًا للسلم العامّ في البلدان المسيحيّة. التجأت الكنيسة إلى الملكيّات (ذات القدرات الحربيّة) لمواجهة الفيوداليّات المحليّة، ولتقويض الإمبراطوريّة. في هذه الأجواء ظهرتْ عبارة «الملك إمبراطور في مملكته،» وقامت الكنيسة بتزكية الملوك واعتبارهم أصحابَ سلطة مطلقة في ممالكهم مقارنةً بالإمبراطورية. قسّمت الكنيسة المهامّ بينها وبين الملوك: هم يهتمّون بالسلطة السياسيّة لكنْ تحت إشرافها، على أن تنشغل هي بأمور الدين. هنا كان الملك «يَحكم و لا يسود»؛ فهو يحكم «باسم البابا» ويقوم بتنفيذ توجيهاته الكبرى. هذه الدينامية قوّت البعد السياسيّ لدى الملكيّة، مثلما قوّت التمايزَ بين الوظيفة الدينيّة والوظيفة السياسيّة. وهذه الإجراءات لم يكن الغرضُ منها إقامة نظام سياسيّ علمانيّ، بقدر ترسيخ مكانة الكنيسة كقوة إشراف روحيّ مباشر وسياسيّ غير مباشر. وقد سعى الملوك إلى إضفاء قداسة على ذواتهم، وهو ما قوّى مكانة المَلَكيّة من دون أن يعطيها بعدًا دينيًّا.

بعد التغلّب على القوى الفيوداليّة أصبحت المَلَكيّات مسؤولة عن وحدات ترابيّة كبيرة نسبيًّا، ومسؤولة - بتشجيع من الكنيسة - عن السلْم العامّ. تطلّب تحقيقُ السلْم بناء قوة عسكريّة، وهو ما تطلّب بدوره إقرار نظام ماليّ وضريبيّ، ومن ثم إقرار نظام عدالة. شيئًا فشيئًا ستظهر المؤسّساتُ، وستنفصل الملكيّة عن الملك فردًا لترتبط به رمزًا. لم يعد الملك مالكًا لمجموعة من الناس (كما كانت العلاقة الفيوداليّة بين النبيل والقنّ) بل أصبح يَحكم ساكنةً (population) تحتاج إلى تدبيرٍ يتطلّب معرفةً بحاجاتها وبعناصر قوتها وضعفها. هنا ظهر علمُ الإحصاء والديموغرافيا، وظهرتْ معارفُ ترتبط بالوقاية الصحيّة وبالحياة العامّة للساكنة. أصبحنا أمام ملكٍ لا يحكم فقط بل يسود أيضًا فوق تراب محدّد، له نظامُ عدالة ونظامُ جيش ونظامُ «اقتصاد» ومعارف. لقد ظهرت الدولة، وظهر مفهومُ السيادة، وأصبحت السياسة تدبيرًا عقليًّا وإجرائيًّا يجد أصلَه في مقدّرات الدولة، لا في المدد الإلهيّ الذي يستدرّه الخضوعُ للإرشاد الكنسيّ.

نستنتج أنّ العلمانيّة في الغرب لا تنحصر في فصل الدين عن الدولة، بل في تأسيس الفعل السياسيّ على ما هو إنسانيّ، لا على ما هو فوق - بشري. فقد كانت الملكيّة تتزيّن بالتقديس لا لتأكيد طبيعة دينيّة خاصة بها، بل لأجل امتلاك استقلاليّة عن الكنيسة، ولو بأدوات كنسيّة في أفق الاستقلال المفهوميّ والمؤسساتيّ.

العلمانيّة: محاولة في التأويل

راج في الفكر السياسيّ العربيّ أنّ العلمانيّة فصلُ الدين عن الدولة/السياسة. لهذا يشدّد أنصارُ هذه الأطروحة على كتابة الكلمة بفتح العين، تأكيدًا على ارتباطها بالعالم لا العلم.

الفصل بين الدين والدولة/السياسة متعلّق فعلاً بالعلمانيّة، لكنه تعلّقُ عَرَضٍ لا «جوهر.» وما أدّى إلى اختزال العلمانيّة في ذلك الفصل هو قوة الأثر الذي خلّفه حدثٌ مفصليٌّ في الغرب، هو إبعادُ الكنيسة عن شؤون الدولة والسياسة؛ فقد تمّ النظر إلى هذا الحدث على ظاهره بدل الوقوف على أسبابه؛ وهو ما سمح لخصوم العلمانيّة بالقول إنّ العلمانية لا تلائم العالمَ الإسلاميّ لأنه لم يعرف مؤسّسةً كنسيّةً في تاريخه.

العلمانيّة هي أيُّ تدبير يقوم على التسويغ العقليّ لا الدينيّ. ليس الاعتبار فيها هو إبعاد الدين عن السياسة، وإنْ كان ذلك من نتائجها، بل أن يكون التبرير والتسويغ عقليين من إبداع الإنسان. وخطورةُ اعتبار العلمانية ذلكم الفصلَ المطلقَ بين الدين والدولة/السياسة أنّ أصحابه يعتبرون أنْ لا ديمقراطيّة إلّا به. أما الموقف السليم فهو اعتبار الديمقراطيّة فكرة سياسيّة تستند على مبدإ التنسيب.

فالديمقراطيّة في السياسة هي التداول السلميّ على السلطة وفق آليّة الاقتراع الذي يمنح الأغلبيّة أفضليّةً لا تلغي حقوقَ الأقليّة، بل تحفظها بشكل نسبيّ في القضايا التدبيريّة العاديّة، وبشكل تشاركيّ في القضايا المصيريّة (كقضايا الحرب والسلم). على هذا الأساس يصير مستهجنًا أن نعتبر العلمانيّة شرطًا مسبّقًا للديمقراطيّة. هذا الموقف غير ديمقراطيّ لأنه يَفرض فهمًا عرضيًّا للعلمانيّة لحصر الفوائد الديمقراطيّة في فئة خاصّة من المجتمع.

إنّ العلمانيّة «الجذريّة،» في ظلّ تكريس مبدإ التنسيب، لا يمكنها أن تسمح بتسلّل أصوليّ أو حكم دينيّ. فهي تقوم على مبدإ التسويغ العقليّ، وعليه فإنّ على أيّ مادة دينيّة تُقحم أن تتكيّف مع ذلك المبدإ، فتقدَّم على أنها اختيار بشريّ اجتهاديّ قابل للأخذ والردّ، لا قول مقدّس يَسْقط مخالفُه تحت صفة الكفر أو الهرطقة. كما أنّ التنسيب ليس جوازَ سفر لأيّ مادة دينيّة؛ فإذا لم يكن ممكنًا رفضُ هذه المادة التي تمّ تكييفُها في قالب نسبيّ يعطيها شرعيّةَ الوجود، فإنه يمكن رفضُها لاعتبارات تتعلّق بالحقّ أو النجاعة الاقتصاديّة أو الصواب السياسيّ أو التقدّم. إنّ اعتراضًا كهذا سيكون اعتراضًا ديمقراطيًّا؛ أما الاعتراض القبْليّ الذي يمنع أيَّ حضور للدينيّ في المجال السياسيّ - بناءً على قاعدة الفصل العرَضيّة - فهو اعتراض تحكّميّ، يقدم تصوّرًا فئويًّا للعلمانيّة، ويحاول فرضَه على فئات المجتمع الأخرى.

يجب أن ينتظم فضاؤنا وفق مقولة «العدالة» (la justice) لا «الخير» (le Bien). فمقولة العدالة علائقيّة، تُحَدَّد من خلال النقاش، ليتمّ تنزيلُها على شكل قواعد سياسيّة؛ على خلاف المواقف الميتافيزيقيّة التي لا يبدي أصحابُها أيّ تسامح أو تنازل لحظةَ عرضها، وتتحوّل إلى «واجب.» إنّ السياسة ليست مجالَ الواجب، بل الممكن.

أيّ علمانيّة لمغرب اليوم؟

لا يمكن أيَّ دولة مسؤولة أن تهمل ظاهرةً إنسانيّةً عريقةً مثل التديّن، خصوصًا إذا كان ذا أصول متجذّرة في ثقافة الشعب، إلّا إذا تعلّق الأمرُ بدولة ذات نظام إيديولوجيّ كالأنظمة الاشتراكيّة التي نقلت الاشتراكيّةَ من منهج إلى مذهب. أما في حالة الأنظمة الديمقراطيّة الليبراليّة فتفوّض الدولةُ تدبيرَ المسألة الدينيّة إلى «المجتمع المدنيّ» مكتفيةً بالتمويل، أو تتولّاها بالشراكة مع الهيئات المدنيّة/ الدينيّة ذات الاختصاص. وأما في الدول الإسلاميّة التي لم تنتقل بعدُ إلى الديمقراطيّة، وأغلبُها كذلك، فتقوم الأنظمةُ الحاكمة باحتكار الشان الدينيّ، وتستعمله في صراعاتها السياسيّة ضدّ المجتمع وضد الهيئات المعارضة.

حالة المغرب أقرب إلى هذا النموذج التحكميّ، ويتمّ ذلك باسم إمارة المؤمنين. من مفارقات النموذج المغربيّ تأكيدُ المؤسّسة الملكيّة على الفصل بين الدين والسياسة، لكنها لا ترى مانعًا في الجمع بين الدين والدولة، أي بين الدين وبين الفعل السياسيّ الملكيّ!

يجب أن نحافظ للدين على حضوره، خصوصًا أنه حاجة مجتمعيّة للأفراد وللجماعات. لكنْ يجب ألّا يوضع في يد جهة سياسيّة، بل في يد الدولة كدولة، لا الدولة كنظام. وهذا يتوقّف على شرطيْن: أن يكون الدين دعامة لقيمتين مركزيتين هما التقدّم والنظام، وتشكيل مجلس أعلى للشؤون الإسلاميّة.

تقتضي الحالة المغربيّة، تبعًا للمنطق الديمقراطيّ، ألّا يكون هناك وصل بين المجاليْن الدينيّ والسياسيّ في كلّ المستويات. لكنّ هذا لا ينفي أن تعتني الدولة بالشأن الدينيّ. ويبدو أنّ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة لا تمتلك الأهليّة السياسيّة لذلك، لأنها قد تستعمل هذا المجالَ استعمالاً حزبيًّا. وعليه، فإنّ الإطار الأسلم هو تشكيلُ مجلس أعلى للشأن الإسلاميّ (على أساس أنّ المغاربة اليهود يدبّرون شأنهم الدينيّ بشكل ذاتيّ). ويُستحبّ أن يتشكّل هذا المجلس من أهل الفقه الإسلاميّ (بمختلف المذاهب الفقهيّة) وأهل القانون الوضعيّ وأهل الاختصاص في العلوم الإنسانيّة والعلوم الدقيقة وأهل القضاء والفنّ والفكر والفعل السياسيّ والنقابيّ والبرلمان وممثّلي الدولة. ويجب أن يكون هذا المجلس برئاسة أهل الفقه الإسلاميّ، على أن يكون رأيهم مرجّحًا في مختلف النوازل لا مقرِّرًا. وتبعًا لطبيعة النازلة يتحدّد من يشارك أهلَ الفقه في التقرير: فحينما تتعلّق مثلاً بالإجهاض، فرأيُ أهل الطبّ وعلماء اجتماع الأسرة وأهل القانون يجب أن يكون مطلوبًا من طرف الفقيه أكثر من رأي الكاتب أو الشاعر. ولسنا في حاجة إلى التنبيه إلى أنّ كلّ عضو في هذا المجلس يختاره أهلُ اختصاصه. ويجب تحصينُ هذا المجلس بخاصيّة عدم تعرّض أحكامه إلى النقض أو الطعن؛ كما يجب حصرُ مجال تدخّله في قضايا حياة المواطنين التي لها ارتباط مباشر بالحكم الشرعيّ. هكذا تمكن حمايةُ الدين من تراميي السياسيّ، وحمايةُ السياسة من تطفّل المتاجرين بالدين.

الرباط